الفساد الإداري والتصدي له عن طريق التحول للحكومة الإلكترونية

م.م. فرح جهاد عبد السلام

الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

Administrative corruption and addressing it Through the transformation of e-government

Prepared by
ASSIST.Instr. Farah Jihad Abdel Salam
AL-IRAQIA UNIVERSITY
College of law

ملخص البحث

يعد الفساد الاداري مشكلة العصر التي ارقت الحكومات في عصرنا الحالي والتي تترتب عليها نتائج سلبية فتكت بمؤسسات الدول وانهكتها، وقد سعت البلدان – ومنها العراق– الى الحد منه وحاولت بشتى السبل والوسائل للتخلص منه. ويعد تفعيل العمل بالحكومة الالكترونية من بين أبرز الوسائل الحديثة المتبعة في الوقت الحاضر للحد من ظاهرة الفساد الاداري المستشرية ، وقد بدأت المؤسسات الادارية بتفعيل العمل بالحكومة الالكترونية او ما يسمى – حكومة المواطن– ويركز مفهوم الحكومة الالكترونية على ايصال صوت المواطن وشكواه الى الجهات المتخصصة، وتعد من جهة أخرى وسيلة لتحسين كفاءة عمل اجهزة الادارة وزيادة فاعليتها وصولاً الى تحقيق الشفافية في المعاملات. وذلك كله من خلال تفعيل الرقابة على اعمال الادارة ، وتساهم أيضاً في كسر الحواجز بين الادارة والمواطن مما يجعلها سلاحاً لتحجيم الفساد الاداري. ولما لها من اثر بارز في تقليل الرشاوى الاختلاس وغيرها من صور الفساد الإداري التي تؤثر على العمل الاداري وسير المرفق العام.

Abstract

Administrative corruption is considered the problem of modern age. It causes difficulties in managing any field, results in negative out comings and destruct countries, thus, many governments including in Iraq have tried to put an end to this dilemma via variouons ways, Electronic government is considered one of the most remarkable ways to impede the widespread corruption in the administrative field. In fact,many administrative institutions have started to activate the use of electronic government focuses on conveying the citizens viewpoints and complaints to the specialised sectors .on the other hand, this strategy is crucially useful in improving the efficiency of governmental administrations and increasing its effectiveness to reach honesty in work fields ,this can be achieved ria activating censorship in different fields of administrative management to result in crushing the barriers between the government and its people, consequently, this impede bribery and stealing among other corruptions

المقدمة

تعد ظاهرة الفساد الإداري إحدى الظواهر الخطيرة المُستشرية في وقتنا الحاضر، وفي مختلف نواحي ومجالات الحياة الإدارية، ولما لهذه الظاهرة من آثار سلبية كبيرة تنعكس على جميع نواحي الحياة داخل المجتمع قانونية كانت أم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فكان لزاماً على السلطة التنفيذية أن تحاول من جانبها تقويض العوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد داخل المؤسسات الإدارية، وفي فترة ليست ببعيدة انتشر مفهوم الحكومة الالكترونية كإحدى أبرز الطرق الحديثة

لتحجيم الفساد الإداري، ويقصد بها إتباع الإدارة للأساليب التكنلوجية في العمل الاداري وتقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملاتهم عن طريق الأنترنيت، وصولاً إلى جعل التعامل الإداري يتجاوز حدود المكان والزمان والأوراق، فتعد وسيلة للرقابة على عمل الجهاز التنفيذي وتكون هذه الرقابة مباشرة وتختلف عن الرقابة التقليدية والتي تمتاز بكونها لاحقة على صدور العمل الإداري. والحكومة الالكترونية تعتبر وسيلة لتحسين الأداء الحكومي ليصبح أكثر كفاءة وفعالية .

اولاً: أهمية البحث

ترجع الأهمية العلمية لهذه الدراسة ، لبروز فكرة إدخال التطور التكنلوجي في ميدان العمل الاداري كوسيلة للتخلص من الروتين الإداري إضافة إلى تقليل التماس المباشر بين الموظف والمواطن وتحقيق المساواة والشفافية وصولاً إلى توفير الخدمة بسرعة كبيرة ولكل الشرائح المجتمعية. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تعد فكرة مكافحة الفساد الإداري إحدى أهم الأهداف العامة للحكومة الالكترونية ، ولما لفكرة التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية من أبعاد مهمة في هذا المجال.

ثانياً: مشكلة البحث

تعاني فكرة التحول نحو الحكومة الالكترونية مشاكل عديدة أبرزها النقص التشريعي في هذا المجال لتحقيق الحماية القانونية ولكافة جوانب تطبيق هذا النظام ،إضافة إلى ضعف الاستيعاب الفكري لمفهوم الحكومة الالكترونية من قبل الموظف وكذلك عدم تأهيل أغلب موظفي الدوائر الحكومية لاستخدام التقنيات الحديثة ومنها أجهزة الحاسوب إلا من قبل فئة قليلة منهم، ، يضاف إلى ذلك المتطلبات التقنية التي يحتاجها تطبيق الحكومة الالكترونية ومدى قابلية الجهاز الحكومي على توفيرها.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان مفهوم الحكومة الالكترونية وهل بالإمكان توظيفها للتكنلوجيا المعلوماتية في مؤسسات الدولة وربطها مع فكرة الفساد الاداري باعتبارها إحدى السبل العلاجية الحديثة له. وتسليط الضوء على الواقع العملي في العراق.

رابعاً: منهجية البحث:

بالنظر لطبيعة هذا البحث التي تستهدف الكشف عن تأثير الحكومة الالكترونية على تحجيم وتقليص ظاهرة الفساد الإداري، وذلك من خلال تحديد الامكانيات المادية والبشرية والمتطلبات المختلفة لتطبيق التحول تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي برصد فكرة الحكومة الالكترونية وامكانياتها في مجال الحد من الفساد الاداري مع محاولة القيام باستنتاجات عامة بعد ذلك

خامساً: هيكلية البحث :

سوف نتناول بيان موضوع بحثنا ضمن مبحثين، نتناول في المبحث الاول مفهوم الحكومة الإلكترونية ونفصل فيه ضمن المطلب الأول تعريف الحكومة الإلكترونية وفي المطلب الثاني نبين خصائص ومزايا الحكومة الإلكترونية، أما المبحث الثاني فسوف نخصصه لبيان الحكومة الإلكترونية في مواجهة الفساد الإداري وضمن مطلبين، نوضح في المطلب الأول مفهوم الفساد الإداري، ونبين في المطلب الثاني متطلبات التحول نحو الحكومة الإلكترونية لمواجهة الفساد الإداري.

المبحث الاول
مفهوم الحكومة الالكترونية

بعد دخولنا بعصر الشبكة العنكبوتية وتغلغلها في مختلف مفاصل الحياة ، كان لابد للإدارة من جانبها أن تواكب هذه التغيرات بأن تسمح للتكنلوجيا بالولوج إلى مرافقها سيما بعد أن تبين لها حجم الفائدة والمميزات التي نجمت عن إدخال التكنلوجيا، وهو ما يعرف بمصطلح الحكومة الالكترونية.

المطلب الأول تعريف الحكومة الالكترونية

بالرغم من حداثة موضوع الحكومة الالكترونية، إلا أن جهودا واسعة بذلت لتطوير شامل لموضوعها، إذ يشير بمجمله إلى مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين بهدف تيسير وزيادة فاعلية العمل الإداري والمرافق العامة باستخدام التكنلوجيا ويكون مرتبطاً باستخدام الأنترنيت فيعرفها البعض بأنها(استخدام تكنلوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية ، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية).([1])ونلاحظ على هذا التعريف إنه جعل من استخدام التكنلوجيا في إنجاز المعاملات سبيلاً من سبل الديمقراطية في التعامل مع المواطنين.وعرفها آخرون بأنها (عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنلوجيا المعلومات بهدف تقديم الأفضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات)([2])ويرتبط تعريف الحكومة الالكترونية أعلاه بالدور المتنامي لاستخدام تكنلوجيا المعلومات، ولما له من قدرة في القضاء على المشكلات الإدارية وصولاً إلى الحد من ظاهرة الفساد. إذ أنه جعل هدف الحكومة الالكترونية الأساس هو خدمة المواطن وصولا نحو تقليل الفساد الإداري ومحاربته من خلال تحول العلاقات بين المواطن والموظف من العلاقة المباشرة إلى علاقات عبر الشبكة الالكترونية، ولما للأخيرة من أثر في تخفيض النفقات لكل من المواطن عبر تخليصه من تكاليف النقل للوصول الى الدائرة ومصاريف التصوير(الإستنساخ) الخاصة بالمعاملة مثلا، وللدائرة بتقليل الاعتماد الورقي

لإنجازها.ومنهم من عرفها بأنها (مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الأنترنيت والاتصالات الالكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة)([٣])ونجد أن التعريف المذكور قد وسع من نطاق الحكومة الالكترونية ليشمل كافة المستويات الحكومية وعرفها بعض الباحثين بأنها(قدرة الأجهزة الحكومية على تداول المعلومات فيما بينتها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع العام من جهة أُخرى ، وذلك بسرعة وتكلفة منخفضة عبر شبكات الأنترنيت. مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان).([٤])ويجد البعض أنها ضمن هذا التعريف تكون معتمدة على مبدأين هما:- الأول تقني: ويتمثل في إعداد المعلومات الكترونياً وتناقلها عبر الشبكات.الثاني إجرائي: ويتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.([٥])وقد أورد البنك الدولي في العام ٢٠٠٥ تعريفاً للحكومة الالكترونية، إذ عرفها بـــ (أنها عملية استخدام المؤسسات لتكنلوجيا المعلومات (مثل شبكات الأنترنيت وشبكات المعلومات العريضة وغيرها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات ، مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات)([٦])فنجد مما تقدم، أن تعريف الحكومة الالكترونية يقوم على ثلاث ركائز هي :جمع كافة أنشطة الإدارة في موقع رسمي للحكومة على شبكات التواصل (الأنترنيت).تحقيق حالة اتصال دائم مع المواطن.السرعة والفعالية في الانجاز.يتضح لنا من خلال ما أوردناه من تعاريف أن الحكومة الالكترونية هي وسيلة جديدة لتغيير نطاق التعامل بين الموظف الإداري ومؤسسته من جهة، وبين المواطن صاحب المعاملة أو العلاقة ويكون باستخدام الأنترنيت ووضع آليه للاتصال الدائم وكسر الحواجز فيما بينهم وإن الديمقراطية أيضا هي أحد الأهداف التي تسعها لها الحكومة الالكترونية إذ يتحول المستفيد منها أي المواطن من متلقي للخدمات إلى مشارك في صنع القرار الإداري.ولما تقدم، يمكننا تعريف الحكومة الالكترونية بأنها (استخدام شبكات التواصل الالكترونية في تنفيذ المعاملات الإدارية المقدمة من المواطنين تحقق قدرا كبيراً من المرونة والشفافية وتفاعلا بين المواطن والإدارة وتساعد على تقليص الفساد الاداري مما يدعم كفاءة الأداء الحكومي).

المطلب الثاني خصائص ومزايا الحكومة الالكترونية

إن للتحول نحو الحكومة الالكترونية في التعامل الإداري خصائص ومزايا عديدة، وسوف نبين في الفرع الأول خصائص الحكومة الالكترونية، وفي الفرع الثاني مزايا الحكومة الالكترونية وكما يأتي بيانه:

الفرع الاول خصائص الحكومة الالكترونية للحكومة الإلكترونية بجملة من الخصائص منها :

أولاً: المساهمة الفاعلة في ميدان الرقابة الإدارية يؤخذ على الرقابة التقليدية أنها رقابة تركز على الماضي، حيث تأتي الرقابة بعد التخطيط والتنفيذ، وتهتم بالمقارنة بين الأهداف والمعايير المحددة من ناحية، والأداء الفعلي من ناحية أخرى، وهو ما يعرف بمصطلح – الرقابة اللاحقة– لكن نتيجة للتطور الكبير ودخول التكنلوجيا مضمار العمل الإداري أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جديد إذ يطلق عليها مصطلح (الرقابة الالكترونية) بموجبها تسمح بالرقابة الفورية وبمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة الإدارية، مما يساهم في تقليص الفجوة الزمنية بين الإنحراف وتصحيحه ، وما يجعلها قادرة على كشف الانحراف اولاً بأول.(٧)وعلى ما تقدم، أن الرقابة الالكترونية على العمل الإداري تمتاز بكونها رقابة مستمرة وتحقق الرقابة بالوقت الحقيقي ولما لذلك من أثر في حل الازمة أو الاستجابة للشكوى في وقتها وتدارك كل معوقات العمل الإداري.هذا وأن لتطبيق الرقابة على أعمال الإدارة في الحكومة الالكترونية لا بد من تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية الخاصة بالعمل الإداري أو المرفق الإداري في موضع واحد هو –موقع الحكومة– الرسمي مما يساهم أيضاً في مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة على أعمال تلك الجهة الإدارية وكذلك توقع الخلل الإداري والعمل على مواجهته .نستنتج من ذلك أن العمل بهذا النوع الحديث من الرقابة له أثر كبير في منع احتكار الحكومة والمرافق العامة لصالح فئة معينة مما يساهم في التقليص من الفساد الإداري الناتج عن الخلل السياسي.

ثانياً: الشفافية: ويقصد بالشفافية في نطاق العمل الإداري الوضوح التام في اتخاذ القرار ورسم الخطط والسياسات وعرضها على المواطنين وخضوع الممارسات الحكومية وتصرفاتها للمحاسبة والمراقبة بصورة مستمرة.وهي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرفات الإدارية بطريقة مكشوفه، ويتعاظم دورها في الكشف عن المساوئ التي تمارسها الحكومة .ومن هنا برز دور الشفافية في نطاق الحكومة الالكترونية في تحقيق المصلحة العامة ، وتوفير النجاح والاستمرارية لأي جهة إدارية تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله. وتمتاز الشفافية بكونها عامل استقرار قوي يرسخ مفاهيم التقدم السياسي لدى الحكومة .(٨)وتعد إحدى أهم خصائص الحكومة الالكترونية ،ويترتب على تطبيق مفهوم الشفافية العديد من الآثار الايجابية ولعل أهمها في هذا النطاق تقليل الصلاحيات الفردية الواسعة في عمليات اتخاذ القرارات. وعلى ما تقدم، إن دعم الشفافية مرتبط بعلاقة عكسية مع موضوع (الفساد الحكومي) ويتمثل الفساد مثلاً بكثرة الرشاوى في تسيير المعاملات للمواطنين وكذلك الروتين المعقد الذي يتسبب به البعض مما يخلق نوع من الازعاج للمواطن في حالة مراجعته لدوائر الدولة وغيرها من صور الفساد الاداري ، وعلى النقيض من ذلك نجد موضوع الشفافية الذي تدعمه وتؤكد عليه الحكومة الالكترونية مما يساهم في تقليل الرشاوى ويصل إلى خلق

رابط ثقة بين المواطن والإدارة وصولا إلى الشفافية السياسية لما لها من أثر بارز ومهم نحو تدعيم الديمقراطية.

ثالثاً: التواصل مع المواطن: الحكومة الالكترونية تمثل تواصلاً حقيقياً بين الجهات الحكومية و المواطن طالب الخدمة وعلى مدى (٢٤ ساعة يومياً خلال ٧ أيام في الاسبوع وعلى مدى٣٦٥ يوم في السنة) مما يمكنّها من تحقيق الآتي:تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية للمواطنين. بتكليف كادر متكامل من الموظفين للإستجابة لطلبات المواطنين وشكواهم إضافة لتأمين أجهزة الحاسوب ومتطلبات توفير الأنترنيت لضمان استمراريتها.كسر الحواجز الجغرافية، وذلك بتسهيل متابعة المعاملات وتقديم الشكاوى من داخل المنازل في القرى والمدن دون الحاجة للمراجعة الشخصية لدائرة معينة . مما يساهم في إختصار الهرم الإداري الطويل ويحقق روح الفريق الواحد لدى الموظفين وتوحيد الجهود لخدمة للمواطن. مما تقدم نستنتج قدرة الحكومة الالكترونية على كسر الحدود المكانية و الزمانية التي تتطلبها متابعة المعاملة في الطرق التقليدية.

رابعاً: دعم التكنلوجيا: إن إدخال التكنلوجيا في مختلف مفاصل الحياة الإدارية تعد تحولا نحو الحكومة الالكترونية من شأنه أن يدعم فكرة دعم المعرفة بالتكنلوجيا وكل ما هو جديد في نطاقها ،خصوصاً من جيل الشباب اللذين اعتمدوا بكثره – في وقتا الحالي– على مواقع التواصل بمختلف استخداماتها مما يساعد على خلق نوع من التحفيز على تعلم واستخدام التكنلوجيا مما يحقق فوائد إجتماعية في هذا المجال تتمثل بالاتي: خلق قاعدة شعبية واعية قادرة على التعامل مع المعطيات التقنية. تسهيل وسرعة مواقع التواصل الاجتماعي (كالبريد الإلكتروني والماسنجر)من خلال الاعتماد على التطبيقات الالكترونية في إنجاز المعاملات الحكومية وتكون معززة بالأنظمة الإلكترونية الخدمية.

الفرع الثاني مزايا الحكومة الالكترونية للحكومة الإلكترونية مزايا عديدة نورد منها :

أولا: سرعة الإنجازإن تغيير روتين العمل الإداري من العمل الورقي إلى الحاسب الآلي أحدث تطوراً كبيراً في مجال تقديم الخدمات للمواطنين يتمثل باختصار المدة الزمنية اللازمة لإنجاز المعاملة، ويعود ذلك كله إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من جهاز الحاسوب، مما يعزز بدوره الرقابة على أعمال الإدارة إذ تصبح أسهل وأدق من الطريقة التقليدية في الرقابة في نظام الإدارة التقليدية.

ثانياً: إنخفاض التكاليف: من الملاحظ في نظام الإدارة التقليدية عند المراجعة لا تمام معاملة ما ، لابد من إتباع روتين إداري معين والانتقال بين الموظفين لا تمام تلك المعاملة والخضوع لا هواءهم في حالات كثيرة. وكل ذلك بطبيعته يتطلب كماً من الأوراق والموظفين الذين يروجون للمعاملة ويتابعونها.إلا إن ذلك الأمر لا نجده في نطاق الحكومة الالكترونية، إذ إنها تقلل التكاليف

من الاعتماد الورقي وكثره عدد الموظفين إذ إنها تكتفي بعدد من الموظفين يمتاز بقلته إلا إنه بنفس الوقت يتسم بجودته خصوصاً في المجال التقني مما يساهم في سرعة الانجاز وبالنهاية إلى سرعة أداء الخدمة.

ثالثاً: إختصار الاجراءات الإداري: مما لاشك فيه أن العمل الإداري التقليدي السائد يتسم بالتعقيدات الإدارية ويحتاج في معظم الأحيان إلى موافقات عديدة، فضلا عن إعتماده على العنصر البشري من الموظفين لاتمامها وفي بعض الأحيان يؤثر تمتع أحد الموظفين بإجازته الاعتيادية على العمل الإداري مما يؤدي إلى تعطل أداء الخدمة إلى يوم إنتهاء إجازته كونه مسؤولاً عن إنجاز تلك المعاملة.(٩) إلا أنه بإتباع طريق الحكومة الالكترونية نتمكن من القضاء على هذه البيروقراطية بتبسيط الاجراءات وانجازها بسرعة وسهولة فمن خلال موظف واحد يمكن إنهاء المعاملة المطلوبة، دون أن يكون هناك إلزام على هذا الموظف بالرجوع إلى رؤسائه للحصول على موافقاتهم، وإنما يقوم بالرجوع لقاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته، والتي تعد بمثابة تفويض له يتخذ قراره بموجبها.(١٠)

رابعاً: القضاء على الفساد الإداري: أن العمل بنظام الحكومة الالكترونية يتضمن إتمام المعاملات الإدارية بطريقة الكترونية إذ يمكن لصاحب المعاملة من خلال الدخول إلى الموقع الالكتروني للجهة الإدارية ان يحدد الخدمة المطلوبة واجراءاتها وتكلفتها ، وبهذه العملية لا تكون هنالك علاقة مباشرة بين أي موظف وصاحب المعاملة ، ومن خلال ذلك تقل فرص إنتشار جرائم الفساد الإداري كالرشوة والتزوير مثلاً.ونجد من جهة أُخرى أن الإنجاز الالكتروني يقوم على مبدأ العدالة في تقديم الخدمة وبذات الدقة والتكلفة والجودة والوقت إلى جانب المساواة في المعاملة والتقدير والاحترام حيث لا يتم التفرقة بين اي شخص باعتباره ذي منصب في الدولة أو باعتباره شخص عادي.(١١) فتعد بذلك الحكومة الالكترونية وسيلة أداء فعالة باجتيازها كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي، وأنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانية التحليل والمراجعة الياً، وبشكل مؤقت للأنشطة التي تتم على الموقع.١٢

المبحث الثاني

الحكومة الالكترونية في مواجهة للفساد الإداري

إن الفساد الإداري يعد أحد أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول النامية وعلى مر الأزمنة ومنها العراق، ولما لمشكلة تفشي الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية من اثر في إضعاف الثقة في العمل الإداري وصولاً نحو زعزعة ثقة المواطن بالسلطة السياسية والإدارية للدولة ويعد الفساد الإداري ظاهرة سلبية تسعى الدول بشتى الوسائل والسبل للتخلص منها أو تقليص أثرها،

وتعد الحكومة الالكترونية من المعالجات الحديثة المتبعة في الدول للتخلص من ظاهرة الفساد، واصبحت من الضروريات لما لها من ايجابيات كثيرة وما تحققه من شفافية ومكافحة لجرائم الوظيفة العامة وكذلك لمواجهة اخلال الموظف بواجباته الوظيفية. وسوف نتناول في مطلبنا هذا بيان مفهوم الفساد الإداري وصوره والاسباب التي تؤدي إلى تفشيه في الفرع الاول، ونخصص الفرع الثاني لبيان متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية لمواجهة الفساد الإداري في العراق.

المطلب الاول مفهوم الفساد الإداري

لبيان مفهوم وماهية الفساد الإداري سوف نتناول بيان تعريف الفساد الإداري ومن ثم نتناول بيان أبرز صور الفساد الإداري ومن ثم نتطرق لتحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى استفحال هذه الظاهرة في الدول ضمن الفروع الثلاث الاتية:

الفرع الأول تعريف الفساد الإداري

تتنوع التعريفات بمجال تحديد المقصود بالفساد الإداري ، إذ يرى البعض أن الفساد الإداري هو (الخروج عن القوانين والأنظمة(عدم الالتزام بها) أو أن يستغل غياب القانون لتحقيق مصالح شخصية تخدم جهات سياسية ولتحقيق صالح جماعة أو فئة معينة). ([١٣])والملاحظ على التعريف أعلاه أنه جعل مفهوم الفساد الإداري يرتبط بغياب القانون سواء أكان بسبب ضعف سياسة الدولة أو بسبب قلة ثقة المواطن بحكومته السياسية ومنهم من عرفه بأنه (سوء إستخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة)([١٤])وكذلك عرف بـــأنه (سلوك منحرف يترتب علي ارتكاب مخالفات ضد القوانين والتعليمات النافذة داخل الجهاز الإداري الحكومي لتحقيق أهداف خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية، تسبب في عدم تحقيق الجهاز الإداري أهدافه بتقديم خدمات للجمهور بكفاءة وفاعلية)([١٥])وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنه (كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته).([١٦]) وعرف مشروع إتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد ، الفساد بأنه(القيام بأعمال تمثل إداء غير سليم للواجب، أو إساءة أو استغلالاً لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الاغفال توقعاً لمزية ، أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته، أو لصالح شخص آخر)([١٧]) ونلاحظ على التعاريف أعلاه أنها اتفقت على الغاية الاساسية والهدف الرئيس للفساد وهو تحقيق مصالح شخصية ومكاسب خاصة لنفسه أو لجماعته، سواء أكان بمخالفة القوانين والتعليمات أو بإستغلال المنصب المكلف به.

الفرع الثاني صور الفساد الإداري

تختلف السلوكيات التي تحقق ظاهرة الفساد وتنميها . وتأخذ صور عديدة نبين منها باختصار ما يأتي:

الرشوة : تستند فكرة الرشوة إلى فكرة الإتجار بأعمال الوظيفة ، وتفترض بالتالي أن يكون الفاعل فيها موظفاً أو مكلفاً بخدمة عامة. [١٨]وهي من أخطر أنواع الفساد الذي يصيب الوظيفة العامة وينخر مفاصلها، ولما لها من أثر كبير في الاخلال بالنشاط الإداري والمساس بهيبة الإدارة العامة مما يفقد الدولة وموظفيها الاحترام من المواطنين.[١٩]وهي بمفهومها حصول الموظف أو المكلف على أموال ومنافع من أجل القيام بعمل يكون مخالفا لأصول مهنته. والهدف من قيامه بذلك العمل هو حصوله على مقابل، وأصبحت الرشوة حالياً إحدى الوسائل الروتينية لإنجاز أبسط المعاملات، ويوعز السبب بتفشيها إلى انتماء الموظف إلى شبكة كبيرة من أصغر إلى أكبر موظف داخل المؤسسة يكون لكل منهم نصيب بالمبالغ سواء اكانت مبالغ تيسير معاملات أو كانت مبالغ شراء مناقصات وغيرها. اضافة إلى عدم محاسبة الموظفين الذين يتقاضون مبالغ الرشوة والتي أصبحت ظاهرة مستشريه تتمثل في بعض مؤسسات الدولة.وعند تطبيق نظام الحكومة الالكترونية داخل دوائر الدولة ،نجد أن لهذا الامر جانباً ايجابياً ويتمثل في الحد من نطاق هذه الجريمة، والسبب في ذلك هو عدم وجود التواصل الفعلي بين المواطن والموظف مما يحول دون استطاعة الأخير طلب مبلغ الرشوة أو قيام المواطن بعرضها عليه مما يساهم في اضعاف جريمة الرشوة كون العالم الافتراضي الذي يتواصل.

إختلاس المال العام:وهو من أبرز وجوه الفساد الإداري ويكون بالاستحواذ على الأموال العامة والتصرف بها على غير وجه حق لمنافع شخصية باستغلالهم للموقع الوظيفي الذي يشغلوه. ويكونون على هيئة سماسرة داخل الوزارات يتقاضون مبالغ طائلة لكي يجعلوا المناقصات ترسوا مثلاً على أشخاص أو جهات محددة مقابل نسب يحصلون عليها ممن ترسوا عليه. وتبيض الأموال والصفقات الوهمية وغيرها من طرق نهب المال العام .والقاعدة العامة للمال العام محل جريمة الاختلاس هو ما كان مملوكاً للدولة [٢٠]ومن ذلك أموال الاشخاص الاعتبارية العامة ومجالس المحافظات والمرافق الصحية والمؤسسات التعليمية وغيرها .وجريمة الاختلاس التي يقوم بها الموظف أو المكلف بخدمة عامة مُجَرّم في نطاق قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ، ولا تقع من سواهما.وهذه الجريمة لا تقع إلا عمدية.[٢١]ويساعد العمل بنظام الحكومة الالكترونية بمنع ذوي النفوس الضعيفة من الموظفين من اختلاس الاموال لمعرفتهم بوجود الرقابة على تلك الاموال إذا ما وضعت ضمن شبكات معززة بنظم تضمن الرقابة على تحويلها أو انتقالها لتحقيق الصالح العام.

التعسف باستعمال السلطة: ويعد تعسف جهة الادارة باستعمال سلطتها احدى وجوه الفساد الاداري اذ ان الفرد يكون في مركز اضعف من مركز الادارة في نطاق القانون العام مما يجعلها سلاحاً اذا ما اسئ استخدام السلطات. ولا سبيل للإدارة اذا ما طبقت الادارة الالكترونية على اكمل وجه من تجاوز لصلاحياتها ، كونها تطبق المشروعية في عملها وتهدف لتحقيق المصلحة العامة .

الإخلال بالواجبات الوظيفية

نص قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠على(٢٢) جملة من الواجبات التي يجب على الموظف ان يقوم بها وان لا يخالفها منها اطاعة المرؤوس للرؤساء' وعدم إفشاء أسرار وظيفته، والالتزام بأوقات الدوام الرسمي، وتعد مخالفة تلك الواجبات مفسدة للوظيفة العامة فمثلاً إن تأخر الموظف في الحضور أو إن خرج قبل انتهاء موعد الدوام الرسمي لالتزامه بعمل خاص وبصورة دائمة ويكون خروجه بغطاء من أحد الموظفين الذي يتستر عليه، فنكون هنا أمام صورة من صور الفساد الاداري. وان للحكومة الالكترونية في مجال تطبيقها للمثال أعلاه من المرونة ما يجعل واجبات الموظف يقوم بها على اكمل وجه، إذ يستطيع ان يقوم بعملة بأي وقت ان تطلبت خدمة المواطن أو اتما انجاز المعاملة مثلا ساعات اضافية فلا يكون منزعجاً ببقائه ساعات اضافية في الدائرة وانا ان كان له قاعدة بيانات متكاملة يستطيع من مركزه اتمام العمل بأي وقت عند دخوله للمنظومة الخاصة بدائرته.

المحسوبية

وهي قيام الموظف بعمل لصالح جهة معينة ينتمي لها سواء أكان على حساب الصالح العام، وانتشر هذا النوع في الآونة الاخيرة ،ولما له من أثر في تردي الخدمات في المرفق العام لكون الموظف الحكومي التابع لحزب أو كتلة ما يقدم مصالح فئات محددة على حساب الصالح العام وتمكن الحكومة الالكترونية من قطع دابر هكذا نوع من العلاقات. وأيضا نجد ظاهرة المحاباة ونقصد بها تيسير أمر أشخاص او فئات محددة على حساب غيرهم أثناء مراجعة دوائر الدولة لغايات شخصية ودوافع خاصة وعدم التمسك بأصوليات العمل الإداري. ، وتتمثل بالاستجابة الى طلب فئة معينة دون الأخرى بغير مبرر ظاهر أو اصدار قرار لا يطبق في الواقع الا على طائفة معينة دون غيرها.(٢٣) ومثالها القرارات التي تصدر بمنع أو منح التراخيص ، والقرارات الادارية التي تصدر برفض قبول الطلبة في الجامعات الرسمية رغم استيفاء شروط القبول ووجود محلات خالية تسمح بالقبول . (٢٤) وانتشرت فكرة المحاباة في الآونة الأخيرة نتيجة قيام عدد من المؤسسات والوزارات على أُسس حزبية في تكوينها مما يجعلها محددة لفئات مجتمعية أو حزبية محددة.وعند تطبيقنا لنظام الحكومة الالكترونية تستطيع ان تقلص هذه الظاهرة حيث يكون الجميع متساوون في الحصول على الخدمة ويتبعون ذات السبل للوصول نحو الاستفادة منها.

الفرع الثالث أسباب الفساد الإداري

للفساد الإداري دوافع وأسباب معها يتجه الموظف إلى ممارسة هذا السلوك غير المشروع ويمكن اجمال أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري بما يأتي:

أولا/أسباب التشريعية: وتتمثل في ضعف التشريعات والقوانين العامة بمكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، فنجد أن التشريعات القانونية لا سيما العقابية العراقية لم تورد تعريفاً قانونياً محدداً لمفهوم الفساد لا في قانون العقوبات ولا في غيره من التشريعات ، وإنما أشار إلى الجرائم التي يعد ارتكابها فساداً إداريا كجريمة الرشوة، فيما عدا ذلك ما أشار إليه قانون هيئة النزاهة النافذ رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، والذي ذكر في المادة الاولى منه في معرض بيان المعاني لبعض التعـــابير، حيث نصت المادة اعلاه ببيان معنى قضية الفساد بقولها(هي دعوى جزائية يجري التحقيق فيها بشأن جريمة من الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة وهي الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حـــدود وظائفهم، وأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٢٣و٢٣٤و٢٧١و٢٧٥و٢٧٦و٢٩٠و٢٩٣و٢٩٦ في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة١٩٦٩ المعدل، وأية جريمة أُخرى يتوفر فيها أحد الظروف المشددة المنصوص عليها في الفقرات ٥و٦و٧ من المادة ١٣٥ من قانون العقوبات المعدل النافذ بالقسم (٦) من القانون التنظيمي الصادر عن مجلس الحكم المنحل بالملحق بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٤).[٢٥]ونلاحظ على التوضيح أعلاه انه بين الفساد بمفهوم العام الواسع ومن جهة أخرى نجده قد أشار إلى مجموعة من الجرائم ولا ندري إن كانت الجرائم التي أوردها هي على سبيل الحصر، وأيضا أنه خلط بين جرائم الفساد الجنائية وجرائم الفساد الإدارية فنجد مثلاً أن المادة (١٣٦) من قانون أُصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ النافذ ،والتي تنص على (لا يجوز إحالة المتهم على المحاكمة في جريمة اُرتكبت أثناء تأديته لوظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الاخرى) مما يجعلها سبباً لهدر للمال العام باشتراط الإذن من الوزير الذي يتبع لوزارته الموظف المرتكب للجريمة.

ثانيا/أسباب سياسية :

وتعد الأسباب السياسية إحدى أبرز العوامل المسببة للفساد لأن الاستبداد يولد الفساد، إذ يؤثر ضعف المؤسسات الذي تعاني منه غالبية البلدان النامية بطغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية في تفشي ظاهرة الفساد واستمرارها، كما يؤثر عدم التكامل والاندماج بين فئات المجتمع بسبب التفاوت الاجتماعي بينهم إلى ضعف مشاعر الانتماء وتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة.[٢٦]وفي العراق، نجد أن الفساد السياسي وصل قمته، من خلال تقسيم الوزارات على أساس المحاصصة السياسية والطائفية، وما نتج عن هذه المحاصصة من استغلال تلك المؤسسات لصالح

جهات محددة مما إنعكس بدوره على أوضاع البلد.([٢٧]) فبعد أن تفاقمت ظاهرة الفساد منذ العام ٢٠٠٣ وإلى الوقت الحاضر، صنف العراق ضمن إحصائية منظمة الشفافية العالمية في المرتبة الثالثة ضمن الدول المبتلية بالفساد.([٢٨])إذ أن السعي غير المشروع نحو تحقيق مكاسب أو منافع خاصة بالنظام السياسي الذي يقود الحكم دون الاكتراث بالمصلحة العامة أو بصيغة أخرى معارضة أي توجه يتقاطع مع مصلحة النظام السياسي حتى وإن كان فيه نفع عام يعد أحد أبرز أسباب الفساد الإداري. وتتمثل مثلاً في ظاهرة المحاباة والتعيين لأغراض سياسية والتساهل في تطبيق القانون وأيضاً ما يعرف بالواسطة، ومن صوره أيضاً شراء الأصوات الانتخابية وتزوير الانتخابات وقضايا التمويل وغيرها، اضافة إلى طبيعة العمل التشريعي وما يصاحبه من وسائل ضغط وإنتشار الرشوة وبروز التكتلات السياسية وتأثيرها على الحكومة من خلال المقايضات السياسية التي تؤدي إلى تغليب مصلحة الكتلة على حسن سير العمل الإداري والمرفق العام، علاوةً على ضعف الإعلام ودوره في تسليط الضوء على الظواهر السلبية في العمل الإداري وتسييسه لصالح جهة معينه.

ويعد التنافس للحصول على المناصب السياسية احد ابرز وجوهه ،ويتمثل في إساءة استعمال سلاح المال للوصول إلى السلطة من خلال شراء ذمم الناخبين ووجود سماسرة المناصب السياسية اللذين يضاربون للحصول على أعلى ثمن من المرشح، الذي تكون له قدرة مالية وعزيمة على الفوز بالانتخابات بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة([٢٩])

ثالثاً/أسباب اقتصادية:

تعد العوامل الإقتصادية من العوامل الرئيسية المؤثرة في زيادة ظاهرة الفساد الإداري. ويحدث الفساد عند انعدام الشعور بالرقابة والمحاسبة من الجهات الأعلى والأجهزة الرقابية، فتقوم الجهات المتنفذة في مختلف مفاصل الحياة الإدارية بالسيطرة على موارد المرفق العام واعتبارها ريعاً شخصيا لها وللكتل السياسية التي تتبعها مما يشكل ثقل واستنزاف لموارد الدولة وصولا إلى ميزانياتها السنوية والتي تخصص لمؤسسات الدولة وتذهب البعض من تلك الاموال لتحقيق مصالح شخصية وخاصة. ويعد التهرب الضريب أبرز أشكال الفساد – في المجال الاقتصادي- والذي يعزى إلى قلة الوعي لدى المواطنين. ويلعب الجانب الاقتصادي للفرد والمجتمع على حد سواء دوراً بارزاً في انتشار الفساد، فبالنسبة للفرد يتمثل في الفقر والعوز وتدني الرواتب الوظيفية.([٣٠]) من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دوراً بارزاً في السيطرة على الدول النامية ، مما يؤثر سلباً على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة.

المطلب الثاني متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية لمواجهة الفساد الإداري في العراق

يعتبر برنامج الحكومة الالكترونية عنصراً حيوياً لإصلاح وتحديث القطاع العام في العراق وصولاً إلى حمايته ضد الفساد الذي يعتري مؤسساته، حيث اعتمدت الحكومة العراقية نهجاً متكاملاً

للحكومة الالكترونية لتنمية العراق على المستوى الوطني والمحلي بالتماشي مع استراتيجية التنمية الوطنية العراقية، والأهداف الإنمائية للألفية العراقية، حيث عقدت الحكومة العراقية– بالشراكة مع برنامج الامم المتحدة الالماني(**UNDP**) اجتماعاً رفيع المستوى حول الحوكمة الالكترونية في عمان في الفترة ١٣–١٧ تشرين الثاني / نوفمبر٢٠١١ وكان الغرض من الاجتماع هو وضع مؤشرات أداء لرصد وتقييم الحكومة الالكترونية وتقييم الجاهزية الالكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية، ولقد تم وضع خطة عمل الحكومة الالكترونية وهي مبادرة هامة جداً من الحكومة العراقية التي تسعى لتنفيذ الحكومة الالكترونية في البلد ، ولقد تم استعراض خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية التي تهدف إلى توظيف تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية ، وتأكيد الشفافية والمسآءلة والكفاءة والفعالية في العمل الحكومي للوصول إلى حكومة قوية ، وفي هذا المجال قامت الحكومة العراقية بوقتها بعدة مبادرات بخصوص تطبيق الحكومة الالكترونية مثل:إطلاق البوابة الالكترونية للعراق **e-Iraq Portal**في تموز/ يوليو ٢٠١١وضع اطار التخاطب الحكومي للمؤسسات الوطنية وضع اربعة استراتيجيات لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات وخطة التحول للصحة الالكترونية، والتعليم الالكتروني، والخدمات البلدية الالكترونية، والسجلات الشخصية الالكترونية للمواطنين وصياغتها واعتمادها من كل وزارة معنية في ايلول/٢٠١١(٣١)
وبالفعل طبقت تلك الجهات العمل بنظام الحكومة الالكترونية مثلا البطاقة الموحدة بديلاً عن المستمسكات الثبوتية الورقية الشخصية للمواطن العراقي.و سوف نستعرض أهم المتطلبات للتحول الجاد إلى الحكومة الالكترونية :

الفرع الاول المتطلبات القانونية والتوعوية

اولا : المتطلبات القانونية

وتشتمل هذه المتطلبات على مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونيّة اللازمة لعمل الحكومة الإلكترونيّة، وهذا يتضمّن على سبيل المثال وضع القواعد القانونيّة المنظمة للإجراءات المتعلّقة بالتوقيع الإلكتروني، واعتماد المخرجات الحاسوبيّة من قبل الجهات الرسميّة، وغيرها، وذلك بما يكفل إضفاء صفة الشرعيّة على مثل هذه الإجراءات.

ثانيا : المتطلبات التوعوية للمواطنين

ولاشكّ أنّ تجاوب المواطنين مع التجديدات التي يمليها الانتقال إلى الحكومة الإلكترونيّة لن يكون مباشراً، فنزعة مقاومة التغيير هما عاملان أساسيّان يجب مراعاتهما، إذا أردنا لتجربة الحكومة الإلكترونيّة أن تنجح، لذا من المناسب أن يجري التركيز في البداية على تطبيقات بسيطة

ذات فائدةٍ واضحةٍ وصِلَةٍ وثيقةٍ بالحياة اليوميّة للناس (وهو ما نجده مثلاً في قطاعات التعليم والصحّة)، وبحيث يترافق ذلك مع حملات توعية وتشجيع للمواطنين على التعامل مع هذه التطبيقات، والتأكيد على ضرورة أن تتسم واجهات هذه التطبيقات بالجاذبيّة وسهولة الاستخدام، وأن يتصف محتواها بالفائدة والبساطة ([٣٢]).

الفرع الثاني متطلبات المؤسسة الإدارية

اولاً :تأهيل الكوادر البشرية

إن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية لا يعني بالضرورة الغاء الموظفين ، ولكنها تؤدي إلى احداث تغيرات جذرية وجوهرية في المفهوم الإداري والفني للموظف العام، وصولاً إلى طريقة اختيار الموظفين وتعيينهم، فينبغي أن يكون لديهم القدرة والحماس على إنجاح ذلك التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، فعملية الاصلاح الاداري هي عملية مستمرة لا تنتهي، ولا ينبغي لنا أن نغفل اثر ذلك التحول وما يترتب عنه من الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين من ذوي القدرات المحدودة في المجال التقني خصوصاً ونحن نعلم ان التعيين في اغلب الدول العربية ومنها العراق يخضع لاعتبارات سياسية واجتماعية منها مهنية وعلمية، ولذلك نجد دوائر الدولة تزخر بجيوش من الموظفين الفائضين اللذين من الممكن الاستغناء عنهم عند التحول للحكومة الالكترونية. ([٣٣]) لذلك على الحكومة العراقية في سبيل تحقيق التحول الجاد ان تأهل الموارد البشرية في مؤسساتها من خلال:التأهيل لاستخدام الأنترنيت لكوادرها البشرية من الموظفين، خصوصاً وأن طبيعة التعامل الوظيفي التقليدية السائدة في المؤسسات هو الاعتماد على الموظف الأكبر سناً دون فئة الشباب والتي هي على دراية بكيفية التعامل مع جهاز الحاسوب .الاعتماد في تعيين الموظف على قداراته في مجال استخدام الحاسوب، ولا نقصد من ذلك تحديد فئة معينة ورفض البقية، وإنما يتم ذلك بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية لجعل مادة الحاسوب مادة اساسية ومفعلة لتحقيق الثقافة بتكنلوجيا المعلومات من الفئات العمرية الصغيرة وصولاً إلى المتقدمين للوظائف العامة.

ثانياً : تأهيل المؤسسات الحكومية تكنلوجيا ويتم ذلك من خلال :

توفير المصادر المادية والفنية والدعم السياسي لتفعيل العمل بنظام الحكومة الالكترونية.إدخال الانترنيت الفعال بصورة مستمرة وربط المؤسسات مع بعضها بشبكات متكاملة من خلال ايجاد النظم الالكتروني الملائمة لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية وتفعيلها داخل مؤسسات الدولة ولكي لا تكون الحكومة الالكترونية مجرد وسيلة استلام لطلبات المواطنين وانما يفعل الجانب الاجرائي ايضاً بقدرتها على إتمام المعاملات دون الحاجة لحضور ومتابعة من المواطن، وينتج عن تطبيقها تحقيق

لمبدأ المساواة فالحياد الالكتروني في تيسير المعاملات وقبولها وإتمامها وعدم وجود علاقة مباشرة بين الموظف والمواطن طالب الخدمة يؤدي إلى التغلب ولو بشكل متدرج على مشكلة الواسطة والمحسوبية التي تنخر المؤسسات على نحو أدى إلى انهيار بعض المؤسسات بعد انتشار الفساد الإداري فيها وما يرتبط بها من رشوة وتمييز بين اتمام معاملات المواطنين. ضرورة وجود اجهزة حاسوب داخل مؤسسات الدولة ليتمكن موظفوا الحكومة الالكترونية من أداء المهام المنوطة بهم في نطاق الحكومة الالكترونية وطلب الخدمة واستخدامها ويتم ذلك من خلال ربط اجهزة الحاسوب مع بعضها البعض بشبكة متكاملةمما يحق مبدأ الاستمرارية في عمل المؤسسة العامة والتي لاتقف عند شخص الموظف الطبيعي اذا تمتع بإجازة مثلاً وإنما تتم معالجتها الكترونيا بمنظومة متكاملة اعدت لهذا الغرض.توفير الحماية الالكترونية،لا شك أن تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر شبكات المعلومات يحتاج إلى تشريعات خاصة تحكمه وتقدم له التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيق أهداف هذا النظام الحديث على وجه ممكن **تم بحمد الله**

النتائج:

الحكومة الالكترونية نمط جديد من الادارة هدفها هو تقديم الخدمات للمواطنين بيسر وسهولة وضمن فاعلية اكبر وسرعة في الانجاز.الحكومة الالكترونية وسيلة رقابة سابقة على العمل الاداري.احدى خصائص الحكومة الالكترونية هي ضمان الشفافية في العمل الاداري مما يؤدي بدورة الى تحجيم الفساد الاداري وتقليصه.ضعف التشريعات الخاصة بالحكومة الالكترونية.قلة الوعي الثقافي بين المواطنين بمفهوم الحكومة الالكترونية.

التوصيات:

نوصي بضرورة سن القوانين والتشريعات التي تدعم الحكومة الالكترونية وتوفير الحماية القانونية لها باعتماد التوقيع الالكتروني لضمان اكتمال العمل الاداري .تشجيع المؤسسات الحكومية على تفعيل العمل بنظام الحكومة الالكترونية وجعلها نظاماً متكاملاً لا يقتصر فقط على استلام الطلبات والشكاوى، وإنما العمل على تطويعها لتصبح سلسلة متكاملة من العمل الإداري تبدأ من استلام المعاملة الإدارية وتنتهي باتخاذ القرار الإداري المناسب لها.تدريب الموظفين والعمل على اكسابهم ثقافة العمل الاداري الالكتروني من خلال اقامة دورات تدريبية تأهيلية في المجال الالكتروني.من الضروري أن يقوم الاعلاميين بنشر الوعي بثقافة العمل بالحكومة الالكترونية بين المواطنين. فلا حكومة الكترونية دون جمهور الكتروني نوصي بضرورة عمل القيادات السياسية على توفير البنى التحتية الاقتصادية والتكنلوجية لتدعيم وتأصيل التحول نحو الحكومة الالكترونية. وجعلها احدى الاهداف الاساسية للحكومة القادمة تتغلل وتدخل في كافة مفاصل الحياة لضمان

مكافحة الفساد اولاً ومن ثم العمل على تنظيم الدولة وفق المعايير المتبعة في النظم الحديثة والتي ساهمت وبشكل فعال في نهوضها.

المصادر

اولاً: الكتب

١. ابو بكر محمود الهوش/ الحكومة الالكترونية الواقع والافاق/ الطبعة الاولى/ مجموعة النيل العربية للنشر / القاهرة/٢٠٠٦.

٢. د. احمد ابو ديه/ الفساد اسبابه وطرق مكافحته/الطبعة الاولى/٢٠٠٤.

٣. بلال امين زين الدين/ ظاهرة الفساد الاداري في الدول العربية والتشريع المقارن (مقارنة بالشريعة الاسلامية)/ دار الفكر الجامعي/ الاسكندرية/ ٢٠٠٩.

٤. د. عبد الفتاح بيومي حجازي/ النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية/ الكتاب الاول/ دار الفكر الجامعي /٢٠٠٣.

٥. ينظر د. عصام عبد الفتاح مطر/ الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق/ دار الجامعة الجديدة/ ٢٠٠٨.

٦. د. فخري عبد الرزاق الحديثي/ شرح قانون العقوبات (القسم الخاص)/الطبعة الثانية/العاتك/ توزيع المكتبة القانونية بغداد/٢٠٠٧

٧. د. ماجد راغب الحلو/ علم الادارة العامة/ منشاة المعارف/٢٠٠٥.

٨. د.محمد ماهر ابو العينيين – الانحراف التشريعي والرقابة على دستوريته/ دار النهضة العربية/ ١٩٧٨.

٩. محمد عبد الغني حسن هلال/ مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على اسباب الفساد/ مركز تطوير الاداء والتنمية / مصر الجديدة/٢٠٠٧.

١٠. د. محمود محمد معابره/ الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون الاداري/دار الثقافة/ ٢٠١١/عمان – الاردن.

١١. د. نواف كنعان – القضاء الاداري – دار الثقافة للنشر والتوزيع/٢٠٠٦

ثانياً: المجلات العلمية والبحوث

١. اياد كاظم سعدون/ الصورة الجرمية للفساد الاداري والمالي في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل/ بحث منشور في مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية/ المجلد ٢٣/ العدد٣/٢٠١٥

٢. ايمان عبد المحسن زكي/ الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل/ منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية/ بحوث ودراسات /مصر/٢٠٠٩

٣. د. رافت رضوان، الحكومة الالكترونية، تحديات وافاق، قضايا معاصرة في الادارة العامة/ القاهرة/مركز دراسات واستشارات الادارة العامة بجامعة القاهرة/٢٠٠١

٤. صدام جبر محمود/ الموجة الالكترونية القادمة: الحكومة الالكترونية/ مجلة الاداري(مسقط) العدد ٢٠٠٢/٩١

٥. ضياء حامد الدباغ ومحمد عمر زيدان/ دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري/ بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الثالث في الادارة/ المنظمة العربية للتنمية الادارية/ بيروت /٢٠٠٢

٦. محمد متولي/ ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية / بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمه شرطة دبي ٢٠٠٣

٧. م.م. محمد غالي راهي/ الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته/ مجلة الكوفة/العدد٢/ بلا سنة

٨. مريم خالص حسين/الحكومة الالكترونية/ بحث مقدم إلى مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية/ ٢٠١٣

٩. د. موسى عبد الناصر ، د. محمد قريشي/ مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي/ مجلة الباحث/العدد٩/٢٠١١

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح

١. بشار محيسن حسن الامارة/ دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي/ رسالة ماجستير/ جامعة النهرين/٢٠١٢

٢. حماد مختار/ تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية/ رسالة ماجستير/الجزائر/٢٠٠٧

٣. خالد بن عبد الرحمن بن حسن ال شيخ/ الفساد الاداري: انماطه واسبابه وسبل مكافحته/ اطروحة دكتوراه/ السعودية – الرياض/جامعة نايف العربية للعلوم الامنية /٢٠٠٧

٤. سحر قدور الرفاعي/الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٢٠٠٩/٧

رابعاً: المواقع الالكترونية منشور لمنظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا/ استراتيجيات الحكومة الالكترونية في الدول العربية الواقع وآفاق

https://www.google.com/search

خامساً: الدوريات

الوقائع العراقية العدد ٣٩٨٣

سادساً: القوانين

قانون اصول المحاكمات العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١

هوامش البحث

١ ينظر د. ماجد راغب الحلو/ المعارف/٢٠٠٥/ص٤١٦علم الادارة العامة/ منشاة

٢ ينظر ابو بكر محمود الهوش/ الحكومة الالكترونية الواقع والافاق ص ٢٧

٣) ينظر حماد مختار/ تأثير الادارة الالكترونية على ادارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية/ رسالة ماجستير/الجزائر/٢٠٠٧/ص٦، نقلا عن محمد متولي/ ادارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية ص١٨

٤ ينظر حماد مختار/ مصدر سابق/ص٧/ نقلا عن صدام جبر محمود/ص٢١

٥ ينظر د. عصام عبد الفتاح مطر/ الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق/ دار الجامعة ص٣٥

٦ تنظر ايمان عبد المحسن زكي/ الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل/ منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية/ بحوث ودراسات /مصر/٢٠٠٩/ص١٩

٧ ينظر د. موسى عبد الناصر ، د. محمد قريشي/ مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التعليم العالي/ مجلة الباحث/العدد٩/٢٠١١/ص٩٥

٨ ينظر م.م. محمد غالي راهي/ الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجتهص٢٠٧

٩ ينظر د. عصام عبد الفتاح مطر/مصدر سابق/ص ٥٧

١٠ ينظر د. عبد الفتاح بيومي حجازي/ النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية/ الكتاب الاول/ دار الفكر الجامعي /٢٠٠٣/ص٢٥

١١ ينظر د. رافت رضوان، الحكومة الالكترونية، تحديات وافاق، ص٥٧ وما بعدها.

١٢ ينظر د. عصام عبد الفتاح مطر / مصدر سابق/ص٥٩

١٣ ينظر محمد غالي راهي/الفساد الملي والاداري في العراق وسبل معالجته/ مصدر سابق/ص١٩٧، نقلا عن د. احمد ابو ديه/ الفساد اسبابه وطرق مكافحته/الطبعة الاولى/٢٠٠٤/WWW.aman.palestine.org

١٤ ينظر خالد بن عبد الرحمن بن حسن ال شيخ/ الفساد الاداري: انماطه واسبابه وسبل مكافحته/ اطروحة دكتوراه/ السعودية – الرياض/جامعة نايف العربية للعلوم الامنية /٢٠٠٧/ص١٢

١٥ ينظر ضياء حامد الدباغ ومحمد عمر زيدان/ دور نظم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الاداري/ بحث مقدم الى المؤتمر العربي الثالث في الادارة/ المنظمة العربية للتنمية الادارية/ بيروت /٢٠٠٢/ص٣٩٨

١٦ ينظر د. محمود محمد معابره/ الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية دراسة مقارنة بالقانون الاداري/دار الثقافة/ ٢٠١١/عمان الاردن/ص٧٣، نقلاً عن محمد عبد الغني حسن هلال/ مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على اسباب الفساد/ الجديدة/٢٠٠٧/ص١٠

١٧ ينظر بشار محيسن حسن الامارة/ دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي ص١٥

١٨ للمزيد ينظر د. فخري عبد الرزاق الحديثي/ شرح قانون العقوبات ص٦٩

١٩ ينظر د. محمود محمد المعابرة / مصدر سابق /ص١٩٠

٢٠ ينظر بلال امين زين الدين/ ظاهرة الفساد الاداري في الدول العربية والتشريع المقارن ص١٥٨

٢١ ينظر د. فخري الحديثي/ مصدر سابق /ص٨٦

٢٢ للمزيد ينظر قانون الخدمة المدنية العراقي المذكور

٢٣ . ينظر د.محمد ماهر ابو العينيين – الانحراف التشريعي والرقابة على دستوريتهص ١٦٣

٢٤ ينظر .د. نواف كنعان – القضاء الاداري – دار الثقافة للنشر والتوزيع/٢٠٠٦ – ص ٣٢٩

٢٥ ينظر اياد كاظم سعدون/ الصورة الجرمية للفساد الاداري والماليص١٠٩١

٢٦ ينظر د. محمود محمد معابرة/ مصدر سابق/ص١١٥

٢٧ ينظر محمد غالي راهي/ مصدر سابق/ص٢١٠

٢٨ WWW.ALaswoq.ne،وقد حاولت الحكومة منذ ذلك الوقت إشاعة روح مكافحة الفساد، اذ صدر امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٧٧ في ٢٠٠٤/٤/٢٥ المنظم لعمل ديوان الرقابة المالية٢٨، في القسم (٣/٢/ثالثاً) الى النص على (يعلن الديوان وينشر على نحو واسع نتائج الاداء والتدقيق والخطط والتقارير فصليا على الاقل وينشر الديوان قائمة على نحو واسع بقدر الامكان وباستخدام الانترنيت ان يوفر التقارير امام الصحافة واي شخص مهتم من خلال تقديم طلب مكتوب وهذا القسم لا ينطبق على المعلومات المحظورة من قبل الوكالات المخولة لأغراض الامن القومي).منشور في الوقائع العراقية العدد ٣٩٨٣ في ٢٠٠٤/١/٦

٢٩ ينظر بشار محيسن/ مصدر سابق/ص٣٢

٣٠ ينظر د. محمود محمد معابرة/ مصدر سابق/ص١١٦

٣١ للمزيد تنظر مريم خالص حسين/الحكومة الالكترونية/ ص٢٩ وما بعدها

٣٢– سحر قدور الرفاعي، سحر قدور الرفاعي/الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها،ص٣١٠

٣٣ ينظر حماد مختار/ مصدر سابق/ص٨٢